

سلوكيات المخاطرة في سياق عصابات الأحياء

Risk-taking behaviors in the context of neighborhood gangs.

سميرة مشحود^{1*} ، رشيد طبال²،

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، samira.mechhoud@univ-skikda.dz

² جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، r.tobal@univ-skikda.dz

تاريخ الاستقبال: 2025/04/29؛ تاريخ القبول: 2025/10/14؛ تاريخ النشر: 2026/01/10

ملخص: إن تزايد إقبال الشباب على سلوكيات المخاطرة والتي تبرز بشكل خاص من خلال إنخراطهم في أوساط عصابات الأحياء، يسلط الضوء على واقع يورق المجتمعات والهيئات الرسمية على حد سواء، هذا النمط من السلوك الذي يعتبر تحلياً لأنماط الحياة اليومية في مجتمعات تعاني من الفقر والتهemis، فهي لا تبرز فقط كظواهر عارضة بل كنتيجة لسلسلة من التفاعلات المعقدة ضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، لذلك فالتعمق في دراسة هذا الموضوع يمنح فهماً أعمق لكيفية تشكل هذه السلوكيات والعوامل الدافعة والمحفزة لها، و يسمح برؤية تأثيراتها الشاملة على الأفراد والمجتمع ككل، هذا التحليل لا يقف عند توضيح حقيقة هذه الممارسات الخطيرة وتوضيح مخارجاتها، بل يمتد إلى استشراف توصيات قد تساهم في بناء استراتيجيات فعالة للتخفيف من حدتها وتعزيز الأمن والاستقرار في المجتمعات التي تزر تحت ثقل العنف وتردي النسيج الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: سلوكيات المخاطرة ؛ عصابات الأحياء ؛ التهemis.

Abstract: The increasing engagement of youth in risky behaviors, particularly through their involvement with gang cultures, highlights a reality that troubles both communities and official institutions alike. This type of behavior is a manifestation of daily life patterns in societies suffering from poverty and marginalization. It does not merely appear as isolated phenomena but as a result of a series of complex interactions within economic, social, and psychological dimensions. Therefore, a deeper study of this subject provides a better understanding of how these behaviors form and the driving and motivating factors behind them. It also allows for an examination of their comprehensive effects on individuals and society as a whole. This analysis goes beyond clarifying the nature of these dangerous practices and their outcomes; it extends to envisioning recommendations that may contribute to the development of effective strategies to mitigate their severity and enhance security and stability in communities burdened by violence and the deterioration of social fabric.

Keywords: Risk-taking behaviors; Street Gangs; Marginalization.

I. تقييد:

في عصرنا الحالي، نجد أنفسنا شهداء على تسارع غير مسبوق في وتيرة الإقدام على سلوكيات المخاطرة في أوساط الشباب، حيث تبرز هذه السلوكيات بشكل ملفت في التجمعات العصابية الحضرية التي تمارس أفعالا عدوانية، إن هذه الظاهرة ليست بمعزل عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية، التي تلعب دورا حاسما في تهيئة بيئة خصبة لنموها من خلال تعميق الشعور بالإقصاء والحرمان، وهذا ما يعكس رغبة الشباب في التماهي مع التجمعات العصابية التي توفر عوامل ملهمة للخوض في سلوكياتها.

تتجلى الجاذبية المغلطة للقوى والسلطة التي تظهرها هذه العصابات في منح أعضائها شعورا زائفا بالانتماء، وتشكيل هويات جديدة مسيطرة، بالإضافة إلى توفير نمط حياة يعتبر فرصة للمغامرة والراحة، وهو ما يندرج العثور عليه في البيئات الأخرى، تتفاقم هذه الدينامية في ظل قيود الحياة الروتينية والملل الذي يسود يوميات الشباب، مما يعزز من الرابطة الجماعية للعصابات، والتي تقدم دعما نفسيا ومعنوياً ساهم بشكل كبير في تصعيد السلوكيات السلبية.

على سبيل المثال أكدت دراسة بعنوان *Peer influence on Risky Behavior Adolescence: A Review of the Literature*، أن تأثير الأقران يلعب دورا محوريا في دفع الشباب نحو اتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطر، مثل تعاطي المخدرات والقيادة بسرعة (Brown R.A, 2010, pp. 123-135)، كما أن السرقات والابتزاز والعنف الجسدي تعد أدوات لتحقيق الربح أو فرض السيطرة العصابية داخل الأحياء، مما يؤدي إلى الانخراط في قتال الشوارع وعمليات القتل، التي قد تنشأ كنتائج للتنافس بين العصابات أو للدفاع عن "الأرض" والسمعة أو لتحقيق المكانة.

إن الخوض في هذه السلوكيات المخاطرة لا يعكس فقط البحث عن الإثارة والمغامرة، بل يعبر أيضا عن عمق الانقطاع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه هؤلاء الشباب، فضلا عن شعورهم بالحرمان والإقصاء من قبل مجتمعهم، لذا فإن فهم سلوكيات المخاطرة لدى الشباب ليس مجرد موضوع أكاديمي بل هو ضرورة اجتماعية تهدف إلى تعزيز الوعي وإيجاد حلول فعالة.

تتطلب هذه القضية منا كباحثين التعمق في تحليل العوامل التي تسهم في تشكيل هذه السلوكيات، التي تتجاوز نطاق الفرد لتعكس أبعادا جماعية وثقافية عميقة، فهناك العديد من المسائل البحثية غير المحلولة المتعلقة بسلوكيات المخاطرة في سياق عصابات الأحياء، مثل تأثير العوامل الثقافية المحلية على انخراط الشباب في هذه السلوكيات، والعلاقة بين التغيرات الاقتصادية السريعة وتأثيرها على السلوكيات المخاطرة، مما يستدعي مزيدا من البحث لفهم كيف تؤثر العوامل الاقتصادية على الخيارات الشبابية بشكل دقيق.

علاوة على ذلك تفتقر الأبحاث الحالية إلى تحليل شامل لكيفية تفاعل العوامل النفسية والاجتماعية مع بعضها البعض وتأثيرها على سلوكيات المخاطرة، إن فهم هذه الديناميكيات المعقدة يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات تدخل أكثر فعالية، لذا تبرز الحاجة إلى دراسات مستقبلية تركز على جوانب مثل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وأثر التغيرات المناخية على الهويات الشبابية، وكيف يمكن استخدام الإبداع والفن كأدوات للتوعية والتغيير.

إن تبين هذه الفجوات البحثية ليس مجرد مسعى أكاديمي، بل هو خطوة ضرورية نحو تعزيز الفهم الاجتماعي وتطوير استراتيجيات فعالة للتصدي لهذه الظواهر، إن تسليط الضوء على هذه القضايا سيساهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وأماناً، ويعزز فرص الشباب في تحقيق ذواتهم بعيداً عن سلوكيات المخاطرة.

وبالتالي فإن فهم الأسباب الجذرية وراء انخراط الشباب في سلوكيات المخاطرة والعمل على مواجهتها يتطلب نهجاً شاملاً يراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ينبغي العمل على توفير بيئات داعمة تقدم فرصاً اقتصادية وتعليمية واجتماعية تعزز من الشعور بالانتماء والقيمة الذاتية للشباب، دون الحاجة للجوء إلى سلوكيات تعرضهم للخطر، من خلال تناول هذه العناصر وتحليلها يمكننا الإجابة عن الأسئلة التي غالباً ما تطرح حول ما إذا كانت سلوكيات المخاطرة دائماً ناتجة عن نوايا إجرامية أم تعكس حالات من الإقصاء والحرمان؟

للتعمق في معالجة الموضوع والإجابة عن تساؤلاته، اعتمدنا على العناصر التالية كمرجعية أساسية توجه تحليلنا:

- أ- مقدمة.
- ب- الحدود المفاهيمية للدراسة.
- ت- سلوكيات المخاطرة ضمن عصابات الأحياء:
- ث- العوامل المؤثرة في سلوكيات المخاطرة.
- ج- استراتيجيات الوقاية والتدخل.
- ح- المتابعة والجزاء في سلوكيات المخاطرة لعصابات الأحياء.

1- الحدود المفاهيمية للدراسة:

يعد تحديد الحدود المفاهيمية خطوة أساسية في البحث لأنها تضمن وضوح التحليل ودقته، في دراسة سلوكيات المخاطرة ضمن عصابات الأحياء يساهم تحديد مفاهيم مثل التهميش، سلوكيات المخاطرة، وعصابات الأحياء في فهم العوامل المؤثرة بشكل أفضل، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الظواهر.

1.1 التهميش:

يعرف على أنه عملية استبعاد الأشخاص من جميع أشكال المشاركة في الوصول إلى السلع والموارد المتاحة أو الممكنة، ومن المشاركة في شبكة القرارات على مستوى المجتمع العالمي (Fuenzalida, 1972, p. 19)؛ يتضح من هذا التعريف أن التهميش يعيق الأفراد عن الانخراط الفعال في المجتمع ويحرمهم من الحقوق الأساسية.

أما إميليّا مارتوس كونتريراس فتشير إلى أن التهميش هو: عملية ضمنية في آليات القوة ويرتبط مباشرةً بالمواقع النسبية التي تُنتج بين المجموعات والطبقات الاجتماعية، يتجلى في دفع مجموعات إلى هامش النظام الاجتماعي مما يجد من مشاركتها في الموارد والأنشطة التي تكامل المجتمع، مما يؤدي إلى حدوث صراعات (Contreras, 2016, p. 81)؛ هذا التعريف يسلط الضوء على دور القوة في تعزيز التهميش وخلق الفجوات الاجتماعية.

وفي سياق اخر يوضح التهميش في بعض جوانبه عدم قدرة المجتمع على استثمار كافة أفراد بشكل يمكنهم من تحقيق ذواتهم وإبراز قدراتهم ومواهبهم، فعدم الاستفادة المثلى من جميع عناصر المجتمع يؤدي إلى تقليل الفروقات الفردية ويقلل من إمكانية اكتشاف العناصر المؤهلة التي يمكن أن تسهم في اختيار الأنسب والأفضل (شادي، 2022، صفحة 99)؛ هنا نرى أن التهميش لا يؤثر فقط على الأفراد، بل يعوق تقدم المجتمع ككل.

بناء على ما تم تقديمه يمكن تعريف التهميش في سياق موضوعنا بأنه عملية إقصاء الأفراد من الموارد والفرص المتاحة، مما يسهم في زيادة احتمالية تبني سلوكيات مخوفة بالمخاطر.

2.1 سلوك المخاطرة:

عرف باندوارا المخاطرة بأنها: سلوك مكتسب يتم من خلال تقليد نموذج معين في مواجهة الصعوبات والمخاطر، حيث يعتمد الفرد في اتخاذ قراراته على القيمة المتوقعة المستندة إلى الخبرات السابقة والعمليات المعرفية الحالية والمثيرات المستقبلية (A, 1977, p. 53)؛ يظهر التعريف الذي قدمه باندوارا أن المخاطرة ليست سلوكا عشوائيا، بل هو مدروس ومعتمد على تقييمات عقلانية للمواقف.

كذلك يعرف عبد الهادي المخاطرة على أنها: قرار يتخذه الفرد بناء على عوامل نفسية أو اجتماعية، بهدف تحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية لا يمكن تحقيقها من خلال قرار آخر، فإذا كانت المكاسب المتوقعة ذات طابع اجتماعي تُسمى المخاطرة مخاطر اجتماعية، أما إذا كانت المكاسب مادية فتصنف المخاطرة كمخاطر اقتصادية. (الهادي، 2010، صفحة 37)؛ يقدم هذا التعريف مقارنة أكثر توجهها نحو الأهداف والدوافع الفردية التي تؤثر على اتخاذ قرارات المخاطرة.

ومن ناحية اخرى تعرف المخاطرة بأنها سلوك قد ينتج عنه عواقب وخيمة، سواء بالنسبة للأفراد الذين يمارسونه أو للآخرين، نظرا لأنه يتعارض مع المعايير الاجتماعية أو ينتهك القوانين. (Bantuelle M, 2008, p. 37)؛ هذا التعريف يبرز أهمية الأخذ في الاعتبار العواقب الاجتماعية والقانونية للمخاطرة.

وعليه يمكن تعريف سلوكيات المخاطرة بأنها اتخاذ قرارات مبنية على تقييم عقلائي للفرص والمخاطر لتحقيق مكاسب محددة، مع مراعاة العواقب المحتملة على الأفراد والمجتمع

3.1 عصابات الأحياء:

يستخدم مصطلح "العصابات" غالبا للإشارة إلى الكيانات الشبائية ذات الهوية الثابتة نسبيا التي تنشأ وتتواجد في إطار جغرافي حضري محدد، تتميز هذه المجموعات بعلاقاتها الوثيقة مع مناطق معينة، ويلاحظ أنها تتصرف بطرق تؤدي إلى اضطراب النظام العام أو ممارسة العنف بشكل واضح، يتم التعرف على العصابات استنادا إلى معايير سلوكية واضحة، حيث تعزى أنشطتها إلى تأثيرات سلبية على المجتمع المحيط. (Santelices, 2010, p. 119)

ومن ناحية اخرى تعرف العصابات بأنها: مجموعات على مستوى الحي، وتلتزم بقواعد معينة وعلاقات هرمية، وتنتشر هذه المجموعات على نطاق واسع داخل الحدود الوطنية والدولية، وهي تتألف من شباب محليين يشتركون في هوية العصابة ويتفاعلون غالبا مع بعضهم البعض، وينخرطون في أنشطة غير قانونية بشكل متكرر وينقلون هويتهم الجماعية من خلال الرموز والعلامات، وغالبا ما تتضمن أهدافهم تأكيد

السيطرة على قضايا أو مناطق أو أسواق اقتصادية محددة. (Ceron Steevens K, 2013, p. 15) ؛ هذا التعريف يقدم رؤية شاملة للعصابات ضمن نطاقها الجغرافي وتأثيرها على المجتمع.

أما في تعريف عضو العصابة فيشار إلى أنه شاب يعيش ضمن إطار من الأوضاع الإقليمية التي تتسم بالعنف المفرط، والفقر المدقع وندرة فرص العمل، فضلا عن الانعدام الملحوظ للدعم العائلي والاجتماعي ورفض المؤسسات الرسمية، تؤدي هذه الظروف إلى دفع هؤلاء الأفراد نحو الانخراط في أنشطة غير قانونية، مثل تجارة واستهلاك المخدرات والسرقة والعنف والقتل وحتى الإنتحار. (Cerdá, 2010, p 87)

تقدم التعريفات المتعددة للعصابات رؤى متنوعة حول مفهومها، فمن جهة يعالج التعريف الأول تأثيراتها السلبية على النظام العام، في حين يعكس التعريف الثاني التركيز على الهوية الجماعية والرموز المميزة للعصابات، أما التعريف الثالث فيركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأفراد للانضمام إلى هذه العصابات، بناء على هذه التعريفات يمكن تعريف عصابة الأحياء بأنها مجموعات منظمة ضمن حدود جغرافية معينة، تتمتع بعلاقات هرمية وقواعد تنظيمية، وتشارك في أنشطة غير قانونية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية واضحة على النظام الاجتماعي والاقتصادي.

لسوء الحظ فإن علاقات وروابط أعضاء العصابة الشباب لا تهدف إلى البناء بل إلى التدمير، ولا يستخدم نشاطهم الجماعي لأغراض جديرة بالثناء، وعلى الرغم من احتفاظهم بخصائص رأس المال الاجتماعي مثل القيم والأعراف داخل المجموعة أو الروابط القوية مع درجات التنظيم والمشاركة والولاء والتضامن فإن أفعالهم تختلف بشكل كبير عما يعرف برأس المال الاجتماعي -جوانب التنظيم الاجتماعي - مثل الثقة والأعراف والشبكات التي يمكن أن تحسن كفاءة المجتمع من خلال تسهيل الإجراءات المنسقة، لأن نشاطه الإجرامي له آثار ضارة مماثلة لمفهوم رأس المال الاجتماعي المنحرف. (Ceron Steevens K, 2013, p. 36)

وعليه يمكن استنتاج تأثيرات سلوكيات المخاطرة المتمثلة في:

1 تعزيز رأس المال الاجتماعي المنحرف.

2 إضرار بالإستقرار الاجتماعي.

3 عرقلة النظم الاجتماعية التي تعزز التعاون والثقة.

بالجمل يمكن القول إن سلوكيات عصابات الأحياء تؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتساهم في خلق بيئة غير مستقرة تؤثر سلبا على المجتمع ككل.

2- سلوكيات المخاطرة ضمن عصابات الأحياء: تحليل للعوامل المحفزة والتأهيلية:

موضوع سلوك المخاطرة يفرض نفسه كموضوع محوري يستحق التوقف عنده، خصوصا إذا إرتبط هذا السلوك بالجماعات العصابية التي أضحت تعرف إنتشارا واسعا في مجتمعاتنا المعاصر، إن تحليل هذه الظاهرة المعقدة يتطلب فهما أعمق لقوى الجذب أو الدفع التي تتسبب في نمو هذا السلوك.

الأسرة: تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى والأكثر تأثيرا في تطوير شخصية الطفل من النواحي المختلفة، بما في ذلك النواحي الجسمانية والاجتماعية، والنفسية والعقلية والوجدانية فهي تلعب دورا حيويا في بناء شخصية الطفل وصقل أنماط سلوكه الاجتماعي، وذلك من خلال الخبرات التفاعلية والعلاقات الاجتماعية التي يتعرض لها. (الغريب، 1972، صفحة 3) بالمقابل يؤدي التفكك الأسري في المجتمعات العربية إلى زيادة العنف الشباب وانحرافهم بسبب غياب الوالدين ومعدلات الطلاق، وغياب التوجيه الأبوي وزيادة عمل المرأة

خارج المنزل، مما يؤدي إلى اختلال التوازن الأسري والتأثير سلباً على نمو الأطفال، كل ذلك في ظل بيئة اجتماعية متوترة تضغط عليها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية (عامر، 2019، الصفحات 45-46) ولا يبدو أن التفكك الأسري وغياب أحد أفراد الأسرة المهمين هو السبب الدقيق للاندماج في العصابات، إذ ينضم العديد من أفراد إلى العصابات لأنهم لا يجدون في أسرهم الاهتمام والمودة والاحترام الذي يستحقونه كأطفال في مرحلة مهمة من التطور العاطفي، ومن خلال عدم وجودها في تلك البيئات يميل الشباب أكثر إلى البحث عنها في مكان آخر، وخاصة في الشارع مع أقرانهم على الرغم من التكلفة المترتبة على ذلك. (Penate, 2003, p. 171)

وعليه فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها إذا أن العلاقات الأسرية لها تأثير كبير على سلوك الشباب وميلهم نحو تبني سلوكيات تتسم بالخطر، فالأسر كما رأينا التي تعاني من الإهمال أو تفكك الروابط الأسرية وتبني العنف بأنواعه "لفظي، جسدي، رمزي" يمكن أن يزيد من إعادة إنتاج هذه السلوكيات من قبل الأبناء مستقبلاً، والجدير بالذكر أن بعض الأبحاث التي أجريت عن العوامل الأسرية الدافعة بالشباب إلى الانحراف وإتباع طريق العصابات المحفوف بالمخاطر لا تركز على تجاهل بعض الأسر لسلوكيات أبنائهم المتعلقة بحيازة وسرقة ممتلكات الغير ولو كانت بسيطة، ولا يشترط في أن تكون هذه المسروقات من خارج المنزل فحيازة لعبة أخ لأخيه رغماً عنه بمقابل عدم مطالبة افراد الأسرة هؤلاء الأبناء بإعادة المسروقات لأصحابها مستنديين إلى المقولة (مزال صغير) هذا بدوره يولد لدى الطفل مند الصغر استباحة هذا السلوك، فيتيح هذا التساهل والتغاضي توجهات سلبية وقيم إجرامية تترسخ في عقولهم، وعلى النقيض نجد أن الإفراط في الرقابة الأبوية يمكن أن يتبعه سلوكيات مخفوفة بالمخاطر من قبل الشباب، فلا يمكن إنكار أن الضبط والرقابة الصارمة يمكن أن يكون لها أيضاً جانبها المظلم على سبيل المثال ممارسة الضغط المصحوب بالتعنيف خصوصاً للإناث يمكن أن يولد لهن أفكار سلبية كالهروب مع الأصدقاء أو التواصل مع الغرباء كوسيلة للتخلص من هذا الوضع، وحتى لا نقع في فخ التعميم يجب أن نشير أن بعض الأفراد يمتلكون مقدرة اجتماعية للصمود والحفاظ على سلوكيات إيجابية حتى وإن كان محاطاً ببيئة عائلية تغلفها الفجور والتحديات، وما يمكن فهمه من هذا الطرح أن البيئة الأسرية لها تأثير كبير على قراراتهم المرتبطة بسلوك المخاطرة، فاستقرار المحيط الأسري والدعم النفسي اللازم يمكن أن يكون عامل حماية يساهم في تقليل انحراف الفرد والإجرام.

المدرسة: بعد العائلة تأتي المدرسة كبيئة مهمة تؤثر بشكل كبير على شخصية الطفل وتطوره، وتلعب دوراً حاسماً في بناء مستقبله (وآخرون، دون سنة نشر، صفحة 163) فالمدرسة ليست فقط بيئة للتعليم ونقل المعرفة بل هي أيضاً مركز للتفاعل الاجتماعي، فيمكن أن تساهم المدرسة في تطوير برامج تعليمية تعزز السلوكيات الاجتماعية الإيجابية، وتساعد الطلاب على تنمية مهارات التعاطف والتواصل والتعبير عن المشاعر وحل المشكلات وغير ذلك (Merino, 2011, p. 46) إلا أن المؤسسة التعليمية في بلادنا وفي المجتمع التكنولوجي بشكل عام، أصبحت تواجه أزمة كبيرة كأداة لنقل الثقافة فقد تراجع دور المعلم وهيبته ككلمته بشكل ملحوظ، مما أثر على القيم التعريفية الأساسية الضرورية لنمو الطلاب، يعود هذا التدهور إلى تراجع مكانة المعلم كأب بديل اجتماعي، مما أضعف دوره كمرجع تربوي وتأثيره في بناء الشخصية الناشئة (Drogas, 2005, p. 129) كما يمكن أن يؤدي أسلوب تعامل المعلم القاسي أو الإهمال تجاه الطالب إلى تهميشه، مما يضعف قدرته على الالتزام بالمهام الدراسية ويؤدي إلى فشل أكاديمي، هذا الفشل بدوره قد يعزز من قسوة المعلم واستصغاره للطالب، ويعرضه للسخرية من زملائه نتيجة لذلك يعاني الطالب من ضغوط نفسية شديدة ويشعر بالعجز والظلم، مما قد يفضي إلى تطوير عقدة نفسية عندما ينظر المجتمع للطالب بنظرة سلبية تتعقد مشكلاته، مما يجعل تعويض فشله الأكاديمي وتعزيز استقراره النفسي والاجتماعي أكثر صعوبة. (الستار، 1958، صفحة 172)

في إطار هذه الفكرة نفهم أن تراجع دور المعلم كسلطة تربوية واجتماعية يمكن أن يساهم ذلك في تفشي السلوكيات المنحرفة والمخاطرة بين الشباب، إذا كان المعلم لا يستطيع تقديم التوجيه الصحيح والنموذج الإيجابي فقد يسعى الشباب إلى مصادر أخرى للقدوة والتوجيه، بما في ذلك العصابات التي توفر لهم شعورا بالانتماء والاحترام.

وعلى هذه الخلفية تعد المدرسة عامل حماية للأفراد الذين يندمجون فيها بنجاح، بينما قد تكون عامل خطر لأولئك الذين يواجهون صعوبات أو يتغيبون عنها. (Sanchez, 2009, p. 38)

الدين: يعتبر نقص التوجه الديني الصحيح من أهم العوامل المؤثرة في تبني السلوكيات الإجرامية والانحرافية، فالإرهابي مثلا يكون تحت شعارات دينية مشبعا بفكرة أنه وكيل أو ممثل الله في الأرض يفرض تعاليمه وإرادته بين الظالمين والكافرين بتلك التعاليم، وبالتالي يستحقون الإبادة في الدنيا إن طلو سائر من هذا المتوال، وعذاب النار في الآخرة ويفرض الإرهاب أفكاره ولم لو يتقبلها أغلب الشعب (الطويلة، 1993، صفحة 26) هذه الأفعال الجانحة تتعرض للدين الذي يستخدم كغطاء للجرمة، لذا يجب زرع القيم المثلى في قلوب الأفراد والحديث عن أخلاق خير الخلق الله وعن الصحابة والتابعين والسلف الصالح، وإتباع أسلوب التحذير والتحفيز فلاسلام دين السلم والسلام، حيث يهتم بالإنسان منذ ولادته حتى وفاته ويحث على الابتعاد عن الجرائم مثل القتل وسفك الدماء والسرقة والاعتداء، ومن مختلف أنواع الجريمة كالرشوة والاختلاس ويفرض عقوبات صارمة على من يرتكبون هذه الأفعال، لذا ينبغي صياغة بيان مختلف يتناول هذه المسائل بشكل مباشر وفعال (العيسوي، 2004، صفحة 490) فالتربية الدينية تعتبر دعما قويا ضد الجريمة والانحراف حيث تساهم في تقوية القيم الأخلاقية ومنع انحراف الأفراد، وفي حالة إهمال هذا النواحي قد يزيد من احتمالية ارتكاب الأفراد للسلوكيات السلبية والانحراف ووفقا لدراسة علي مانع تم رصد أن 47% من الأفراد غير الجانحين الذين يرتادون المساجد، بينما كانت هذه النسبة 4% للجانحين. (مانع، دون سنة نشر، صفحة 124) ويمكن تلخيص محتوى الفقرة المذكورة أعلاه أن عصابات الأحياء التي غالبا ما تتسم بالأنشطة الإجرامية وتبادل المخدرات والعنف، يمكن أن تجذب الأفراد الذين يفتقرون إلى القيم الأخلاقية والالتزام الديني، عندما يكون هناك نقص في التربية الدينية أو إغفال القيم الأخلاقية في حياة الأفراد، فإنهم يكونون أكثر عرضة للانحراف في سلوكيات خطيرة بما في ذلك الانضمام إلى عصابات وتبني أنماط حياة إجرامية، بالمقابل الأفراد الذين يتلقون تربية دينية سليمة ويتبنون القيم الأخلاقية التي ينص عليها الدين، من المرجح أن يتجنبوا الانحراف في هذه الأنشطة المحفوفة بالمخاطر، نظرا لأن الدين يحث على تجنب السلوكيات الضارة ويشجع على السلوكيات الإيجابية والصالحة.

العوامل الاقتصادية: يشكل أثر الظروف الاقتصادية في السلوكيات الإجرامية مجالا معقدا يتقاطع مع البيئة الاقتصادية للمجتمع، هذه العوامل تندرج تحت تصنيفين: عوامل اقتصادية ماكرو وميكرو، العوامل الماكرو الاقتصادية تعبر عن الشروط التي تؤثر على المجتمع ككل كتطوره الاقتصادي، فترات الركود، التقلبات الاقتصادية، ومستويات الرفاهية العامة، بالمقابل ترتبط العوامل الميكرو الاقتصادية بالأحوال الاقتصادية الخاصة بالأفراد، كالفقر أو الغنى ومعدلات البطالة، هذه الظروف تؤثر بشكل مباشر على سلوكيات الأفراد وقد تحفز بعضهم على ارتكاب أفعال إجرامية كوسيلة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية أو نتيجة للإحساس بالتهميش الاجتماعي (عامر م.، 1982، صفحة 168) في ظل هذا السياق المطروح يلغى سوء الظن الذي يحصر نطاق الجرائم ذات الأسباب الاقتصادية بالجرائم التي تتأثر بالفقر وترتبط به، العوامل الاقتصادية يتوسع نطاق الجرائم المتعلقة به ليشمل جرائم الرخاء والرفاهية، حيث تنبت الجريمة في كلتا الحالتين حيث إن السرقة على سبيل المثال ليست حكرا على الفقراء بل تحدث أيضا بين الأثرياء (عوض، 2007، صفحة 259)

في سياق ما ذكر نصل إلى أن سلوكيات المخاطرة في مجال الجريمة يمكن أن تستشرف في الظروف الاقتصادية المختلفة "الفقر والرفاهية"، فعصابات الأحياء لا تستجيب دائما لرغبة الربح فهناك من يخوض في أنشطة العصابات الخطرة من أجل التخلص من الملل أو من أجل المغامرة فقط.

البيئة السكنية: في بعض النظريات يفهم الحي كوحدة بيئية تتميز بتركيبة من الأنماط الهوية المحددة، التي تتضمن التاريخ المشترك، القيم المتبادلة، العلاقات الشخصية الوثيقة، والشعور بالانتماء، تُضاف إلى ذلك الموارد المادية والاجتماعية التي تشكل سمات المكان وتؤثر في تفاعل الأفراد، من منظور آخر ينظر إلى الحي كأصغر وحدة إدارية ضمن الهيكل السياسي للبلدية، حيث تُحدد حدوده عبر أدوات تقنية وإحصائية مثل التعدادات السكانية، هذا التباين في الفهم يعكس تعددية الأبعاد التي يمكن من خلالها تحليل وتفسير الأحياء (Manzano, 2009, p. 19) وعليه يمكن اعتبار التصور الذي يرى الحي ككيان اجتماعي له هوية وقيم مشتركة يرتبط بشكل أكبر بسلوكيات المخاطرة لعصابات الأحياء، لأن هذه الهوية تعزز الروابط بين أفراد العصابة وتدفعهم إلى اتخاذ مخاطر لحماية أو تعزيز مكانتهم داخل هذا الإطار الاجتماعي.

وعوامل الخطر التي يتم تحديدها هي قبل كل شيء توافر الكحول والمخدرات في الأحياء، وعدم كفاية الأمن فضلا عن عدم التعاون بين الجيران والسلطات (Prado, 2015, p. 238) فالعيش في حي ترتفع فيه معدلات العنف و الأنشطة الإجرامية يصاحبه انتقال للقيم وعدوى المشاكل الاجتماعية، وبهذه الطريقة يتم تعزيز المواقف والسلوكيات المعادية للمجتمع من خلال الموقف أو البيئة التي يوضع فيها الشاب (Liminana, 2014, p. 27) ولقد ربطت العديد من الدراسات بين طبيعة الحي وتأثيره على سلوك قاطنيه وأبرز تلك الدراسات الدراسة التي قام بها الأمريكي (كليفوردشو) على خمسة من الأحياء عرفوا بتاريخهم الإجرامي الطويل وكيف كان للحي أثر واضح في تكوين الجنوح لديهم، وغيرها من الدراسات التي أظهرت قوة العلاقة بين مستوى الحي ومتغيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جانب وانحراف الأفراد من جانب آخر. (رزق، 2016، صفحة 52، 53)

فالأمر الذي يجب أن نذكره هنا أن الحي يلعب دورا مهما في ديناميكية إنتماء الشباب إلى العصابات خاصة في تلك الأماكن التي تتسم بالإهمال و التهميش، فالبيئة تسهل الارتباط بالعصابات ومنه تولد سلسلة من ديناميكية للعنف، وتتوافق هذه النتيجة تماما مع نظرية "النافذة المكسورة" التي تم تطويرها في الولايات المتحدة حول تدهور الأحياء ولامبالاة المواطنين، ووفقا لوجهة النظر هذه فإن أفضل طريقة لمكافحة الأمراض الإجرامية الكبرى تتمثل في المتابعة الصارمة للاضطرابات اليومية الصغيرة.

جماعة الأقران: تعد جماعة الأقران من الجماعات المرجعية التي تترك بصمات واضحة المعالم على سلوك الفرد سواء كبيرا أم صغيرا، فهي خير مرآة عاكسة لأخلاقه و مدى إلتزامه بالفضائل الكريمة والعادات الحميدة والقيم النبيلة من عدمها، ومن هذه الجماعات ما تكون متسقة مع السياق العام للمجتمع ومنها ما تكون منحرفة وقد تعني هذه الجماعات في فترات معينة من حياة الفرد كثيرا في نفسه أكثر مما تعني الأسرة، وقد حاز موضوع جماعة الأقران إهتمام الكثير من العلماء والمختصين الذين كانت محور دراساتهم وأبحاثهم تدور حول الآثار المترتبة على معايشة الاصحاب وفي تباين صور السلوك الاجتماعي وأنماطه المختلفة، فالمرء غالبا ما يكون شديد التأثر بأقرانه سريع الإنقياد لهم فيلجأ إلى إقتفاء آثارهم وتتبع خطواتهم يشاركونهم في أفعالهم وتصرفاتهم وهم وبذلك يوجهونه الوجهة التي يولونها. (العزي، 2010، صفحة 123)

بالنظر إلى ما تم ذكره يبدو أن الجاني الآخر المسؤول عن إستباحة الخوض في السلوكيات الخطرة والخوض فيها هي جماعة الأصدقاء، فالصحبة السيئة التي تميل نحو ممارسة السلوكيات غير القانونية قادرة على تعزيز إعتقاد الفرد بأن هذه السلوكيات مقبولة وطبيعية مما يزيد من إستعداده لتجربتها، فيتم تقليد هذه السلوكيات دون إدراك لخطورتها بناء على مبدأ القبول الاجتماعي والرغبة في الإنتماء، حيث تشجع الصحبة السيئة على تجربة السلوكيات الخطرة مثل استخدام المواد المخدرة أو اللجوء إلى العنف، من هذا المنطلق يظهر الشباب ميلا نحو تبني سلوكيات المخاطرة بدافع الإحساس بالقوة والتحدي التي توفرها هذه السلوكيات، وهذا ما يساهم في تعزيز ثقافة المخاطرة بينهم، يبرز هذا النمط تأثير الرفقة على السلوك الفردي ويؤكد على أهمية اختيار الأصدقاء بعناية لتجنب الوقوع في دائرة السلوكيات المخاطرة.

إضافة إلى العوامل المذكورة تبرز **العولمة** كعامل مؤثر آخر في سلوكيات المخاطرة بين الشباب، حيث تتيح العولمة لشباب اليوم القدرة على معرفة العالم والوصول إليه وامتلاك ما يوجد فيه، وبمعنى ما يزيد هذا من رغبتهم في المعرفة والتعلم والتملك والاستمتاع، فالعولمة من خلال التلفزيون، والموسيقى، والسينما والأزياء تجعل الخيال يظهر كحقيقة، وعندما يريد الشباب الوصول إلى هذه الحقائق الافتراضية فإنهم يدركون أنها بعيدة المنال ويصبح الإحباط أكبر ويتعزز تدني احترام الذات و المجتمع، (Oscar, 2005, p. 170) ولقد طرح هاجيدورن على الساحة ما أسماه عولمة العصابات، والتي أظهر من خلالها سلسلة من العناصر التي أدت إلى ظهور هذا النوع من الجماعات الإجرامية في أنحاء مختلفة من العالم، وبهذا المعنى يبرز الأمر "تدفقات الهجرة وعدم المساواة الاقتصادية وتكرار أكبر للهويات البديلة وعمليات التحضر المتسارعة من بين أمور أخرى" ساهمت في ظهور هذه الجماعات وممارساتها الخطرة (Ceron Steevens, 2013, p. 13)؛ نظرا لمحدودية مساحة المقال التي تمنعنا من التطرق إلى جميع العوامل بالتفصيل، فقد اقتصر عملنا على التركيز على العوامل الرئيسية التي تساهم في تقديم الصورة العامة للظاهرة.

ومع مراعاة ماسبق فإذا كان القصد من عامل الخطر هو الشيء الذي يزيد من احتمال تعرض الشخص للأذى فعامل الحماية هو الشيء الذي يقلل من التأثير الضار المحتمل لعامل الخطر، في هذا العمل يزيد عامل الخطر من احتمالية انحراط الشاب في سلوك العنيف وعوامل الحماية تخفف من آثار عوامل الخطر وعوامل الخطر المذكورة أعلاه قابلة للتدخل بطريقة يمكن من خلال العمليات التعليمية تحويلها إلى عوامل وقائية (Alzina, p. 118) من بين هذه العوامل نجد:

- **علاقات أسرية قوية:** وجود علاقات أسرية جيدة وطويلة الأمد ومتماسكة وخالية من الصراعات يمكن أن يكون لها تأثير كبير في حماية الأفراد من الانحراط في سلوكيات مخاطرة.
- **تعزيز المشاركة المجتمعية:** المشاركة النشطة في الأنشطة المجتمعية والمدرسية تساهم في تعزيز الشعور بالانتماء وتقليل احتمالية التورط في سلوكيات خطيرة.
- **الإيمان بالقيم الأخلاقية:** التمسك بالقيم الأخلاقية والدينية يمكن أن يوفر للأفراد دافعا قويا للابتعاد عن السلوكيات المخاطرة.
- **المهارات الاجتماعية الجيدة:** امتلاك مهارات اجتماعية قوية يساعد الأفراد على التفاعل بشكل إيجابي مع الآخرين ويقلل من احتمالية الانحراف.
- **القدرات الفكرية الجيدة:** وجود مستوى فكري جيد يعزز من قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات أكثر حكمة ويساعد في الابتعاد عن المخاطر.

- **التعلق الإيجابي بالأقران:** التفاعل مع أقران إيجابيين وذوي توجهات اجتماعية بناءة يعزز من الاتجاه نحو سلوكيات صحية. (puente, 2001, p. 141)

3. المتابعة والجزاء في سلوكيات المخاطرة لعصابات الأحياء:

في ظل التغيرات العميقة التي شهدتها القرن العشرين لوحظ تأثير مباشر على النهج العام في السياسات الجنائية، حيث تحول التركيز من الاستراتيجيات التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على العقاب نحو اعتماد استراتيجيات أكثر توجهها نحو الوقاية، هذا التحول لم يأتي اعتباراً بل كان استجابة للحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للسلوكيات المخاطرة خاصة بين فئات الشباب التي تأثرت بشكل ملحوظ بتلك التغيرات المجتمعية والاقتصادية، في هذا السياق تفتن التشريع الجزائري إلى أهمية فرض آليات وقائية تسهم في تقليل حدة تلك السلوكيات، وذلك من خلال وضع مجموعة من التدابير التي تهدف إلى التخفيف من سلوكيات المخاطرة خاصة في صفوف عصابات الأحياء، هذه الاستراتيجية التي تجعل من الوقاية محورا أساسيا في التعامل مع الجريمة والسلوكيات المخاطرة تعكس تطورا مهما في كيفية تعاطي السياسات الجنائية مع التحديات الأمنية المعاصرة، لذلك جاء هذا الجزء من المقال لتحليل التشريعات القائمة من حيث التدخلات الرامية لمنع السلوكات المخاطرة أو الإجرامية للشباب، وللقيام بهذا أولا سيتم تحليل مضمون التعريف الذي اعطاه التشريع الجزائري لعصابات الأحياء حيث عرفها في الأمر رقم 20-03 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها على أنها: كل مجموعة تحت أي تسمية كانت مكونة من شخصين 02 أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها من خلال الإعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبأة ويشمل الإعتداء المعنوي، كل إعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير كالتهديد والسب والشم أو القذف أو التهيب أو الحرمان من حق (الجريدة الرسمية الجزائرية، 30 أوت 2020، صفحة 05)

استنادا إلى تعريف المشرع الجزائري لعصابات الأحياء يمكن تحديد السمات الأساسية لهذه العصابات كما يلي:

1. **التحالف الإجرامي:** هذا التحالف يشير إلى وجود تنسيق وتعاون بين الأعضاء في تنفيذ أفعالهم الإجرامية.
2. **الارتباط الجغرافي:** الارتباط الجغرافي يعزز من الفعالية والقدرة على ممارسة الأنشطة الإجرامية في مناطق محددة.
3. **الأفعال الإجرامية:** يشمل ذلك الاعتداءات الجسدية والمعنوية التي تستهدف الأفراد أو ممتلكاتهم.
4. **استخدام الأسلحة والأدوات:** استخدام هذه الأسلحة يعكس استعداد العصابة لاستخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها الإجرامية.
5. **الاعتداءات المعنوية:** تتضمن الاعتداءات اللفظية التي قد تؤدي إلى خلق الخوف أو الرعب لدى الآخرين، مثل التهديد والسب والقذف والتهيب.

هذه السمات تعكس تعقيد بنية العصابات ونشاطاتها، وتبرز مدى تأثيرها على الأحياء السكنية والمجتمع بشكل عام. هناك نقطة تحليلية أخرى يجب توضيحها تتعلق بجريمة تشكيل عصابات الأحياء لفهم كيفية تعامل القانون مع هذه الجرائم، من المهم تحليل الأركان الأساسية التي تحددتها والتي تشمل الأبعاد الشرعية والمادية والمعنوية، من خلال هذا التحليل يمكننا استكشاف كيفية تصدي التشريع الجزائري لهذه الظاهرة وتفكيكها بفعالية.

- **الركن الشرعي:** حظيت مسألة تكييف تشكيل عصابة بوصفها جريمة قائمة بذاتها من قبل الباحثين المعاصرين، وذلك من حيث ارتباط دقة هذا التجريم بضابطين أساسيين لا يجب أن يطغى أحدهما على الآخر

الضابط الأول: هو ضرورة تجريم تشكيل العصابة يجب أن يتلائم مع الفعالية اللازمة لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

الضابط الثاني: يتمثل في ضرورة احترام الشرعية الجنائية في هذا التجريم. (أفندي، 2016، صفحة 185)

- **الركن المادي:** يقوم الركن المادي على توزيع المسؤوليات بين أفراد جمعية الأشرار منهم من يتولى صفة المنظم أو رئيس الجمعية، تحديد المهام الاجرامية، المكلفين بالمهام، الشركاء، المساعدين المنفذين، القيام بالإعداد لجناية أو أكثر أو جنحة أو أكثر، استخدام الأسلحة النارية أو أي سلاح يشكل تواجهه شرط لقيام الركن المادي، تهديد الأمن العام، تهديد المواطنين تهديد ممتلكات المواطنين، الاعتداء على أملاك عمومية، الاعتداء على مواطنين أو على ممتلكاتهم، ويعرف الاعتداء بأنه مساس بحق أو مصلحة يحميها القانون (زواوي، 2021، صفحة 149)

إذا فمّن خلال هذا الركن تظهر السلوكات المخاطرة لعصابات الأحياء في شكلها الملموس والتي تكون قابلة للملاحظة والقياس بمعايير محددة، فتكون العصابات منظمة بشكل فضفاض حول مجموعات أساسية النواة الأصلية(القاد)، الأعضاء الهامشين(الذين يشاركون في الأنشطة المتعلقة بالعصابات سواء داعمين أو منفذين)

- **الركن المعنوي:** يقصد به القصد الجنائي وتعتبر جريمة تكوين جمعية أشرار من الجرائم العمدية، وذلك حتى وإن اقتضى عدم قيامها ما لم يتوفر القصد الجنائي لدى الفاعلين الأصليين الشركاء لا يتابعون بجريمة تكوين جمعية أشرار ما لم يتوفر لديهم القصد الجنائي، كما أنه لا يشترط في هذه الجريمة تحقيق النتيجة (زواوي، 2021، صفحة 144) ولقد خص المشرع الجزائري عقوبات صارمة لجرائم عصابات الأحياء وتوضح كما يلي:

الشكل رقم (01): يوضح الآليات العقابية في جرائم عصابات الأحياء.

الهدف:	العقوبة:	الجريمة:
ردع تشكيل وتعزيز الأمن المجتمعي.	حبس من 3-10 سنوات غرامة من 3,000,000 إلى 1,000,000 دج.	إنشاء أو تنظيم عصابة أحياء.
تجريم القيادة الإجرامية لضمان الأمان والعدالة.	حبس من 10-20 سنة. غرامة من 1,000,000 إلى 2,000,000 دج	قيادة عصابة إجرامية.
تقليل الدعم الخارجي للعصابات.	الحبس من 2-5 سنوات. غرامة من 200,000 إلى 500,000 دج.	دعم وتقديم المساعدة للعصابات.
حماية الأفراد من الابتزاز والإجبار.	الحبس من 5 إلى 12 سنة. غرامة من 5,000,000 الى 12,000,000 دج.	إجبار الأفراد على الانضمام أو منع الانفصال.
تجريم العنف المرتبط بالعصابات، ردع الاعتداءات الإجرامية.	حبس من 5-15 سنة/سجن مؤبد في حالة وفاة. 500,000 إلى 1,500,000 دج	المشاركة في مشاجرة أو عصيان.
تقليل توفير الأسلحة للعصابات.	الحبس من 5-12 سنة غرامة من 500,000 إلى 12,000,000 دج	توفير أو تصليح الأسلحة للعصابات.
تشجيع الإبلاغ عن الجرائم وزيادة الشفافية	الحبس من 6 أشهر الى سنتين غرامة من 500,000 الى 12,000,000 دج	التستر عن الجرائم
حماية الضحايا والشهود من الانتقام والترهيب.	الحبس من سنة -5 سنوات. غرامة من 100,00 - 500,000 دج	التعرض للضحايا والشهود

المصدر: المجريدة الرسمية، 2020، ص ص 7-8. بتصرف

ويهدف التشريع الجزائي الجديد إلى توفير آلية ردع دقيقة من خلال تجريمه حتى مرحلة التشكيل، بغض النظر عن حدوث الضرر الفعلي بالأمن والسلامة العامة، فالتشريع يبرز أهمية الوقاية بالتركيز على منع الجريمة قبل حدوثها بدلا من معالجتها بعد وقوعها، يتم ذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة تعزز الأمن والسكينة ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير سياسات وقائية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الآليات الوقائية من عصابات الأحياء.

التدابير الوقائية	التفاصيل	الأهداف
اللجنة الوطنية	- إعداد ومتابعة الاستراتيجية الوطنية - جمع البيانات وتحليلها - تقديم التوصيات	تنسيق الجهود الوقائية على المستوى الوطني - تطوير إستراتيجيات فعالة - تحسين تبادل المعلومات
اللجنة الولائية	- تنفيذ الاستراتيجيات محليا - الرصد المبكر والتوعية	- تنفيذ الإستراتيجية على مستوى الولاية - تحسين الوعي المحلي - إستجابة سريعة للأزمات
رفع الوعي	- حملات توعية عبر وسائل الإعلام، بتوضيح مخاطر الانتماء لعصابات الأحياء	- تقليل الإخراط في العصابات - زيادة الوعي المجتمعي حول المخاطر
التعاون المؤسسي	- التنسيق بين الأمن والمجتمع المحلي - تبادل المعلومات وتطوير إستراتيجيات	- تعزيز التعاون الفعال بين الجهات المختلفة - تحسين فعالية التدخل والوقاية
السياسات السكنية الوقائية	- توفير بيئات سكنية آمنة - تعزيز التعاون بين الجيران والمجتمع المحلي	- تقليل عوامل الجذب للعصابات من خلال تحسين الظروف السكنية
اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص	- دعم المبادرات الوقائية من خلال المجتمع المدني	- تعزيز فعالية الإستراتيجية من خلال المشاركة المجتمعية و القطاع الخاص

التكنولوجيا واليقظة المبكرة	- استخدام التقنيات الحديثة في الكشف المبكر	- تحسين الكشف المبكر للأعمال الإجرامية
		- تعزيز القدرة على الردع القوي

المصدر: المجلة الرسمية، 2020، ص 06.

عند تحليل الآليات العقابية والوقائية في التشريع الجزائري لمكافحة عصابات الأحياء المذكورة، يمكننا تبني منظور سوسيولوجي مستند إلى أفكار بورديو في تحليلنا، حيث تبرز هيمنة الرموز الاجتماعية والثقافية دورها في فهم هذه الظاهرة، فالقوانين رغم قوتها النظرية في كثير من الأحيان تتأثر بالحقائق الاجتماعية التي تحدد كيفية تطبيقها، يبدو أن العقوبات المنصوص عليها تعكس رغبة في الردع، لكنها تعاني من غموض ونقص في المعايير المحددة مما يؤدي إلى تفاوت في تطبيق العدالة، هنا يظهر النظام القضائي نفسه كحقل للصراع، حيث تتباين الممارسات بناء على الخلفيات الاجتماعية للأفراد.

لتوضيح أكثر لنفرض مثلاً بينما يعاقب أحد الأفراد بشدة بسبب انتمائه لعصابة قد يتلقى آخر مرتبط بمصالح أكبر معاملة مختلفة، هذا التباين يظهر كيف تتداخل السلطة القانونية مع الشبكات الاجتماعية، مما يؤكد على أن الفجوات في التنفيذ ليست مجرد تقصير إداري بل تعبير عن العلاقات الاجتماعية الموجودة، إن العقوبات قد تكون صارمة، ولكن إذا لم يكن هناك التزام حقيقي بتنفيذها فإنها تفقد قيمتها، بالتالي تبرز الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيق هذه القوانين لضمان عدم تمييز تطبيقها بناء على الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي للأفراد.

كما تثير مسألة مدى التزام اللجان الوطنية والولائية بالجدول الزمني المحدد إشكالية عميقة تتعلق بفعالية السياسات المتبعة، إذ يمكن أن يؤثر التأخير أو انعدام الانتظام بشكل كبير على تحقيق الأهداف المرجوة، من المهم أن نتساءل: هل تجتمع اللجنتان فعلاً في الأوقات المقررة وتؤديان مهامهما بجدية، أم أن نشاطهما يظل مجرد شكليات كأن يكون حبرا على ورق؟ هذه التساؤلات تعكس الحاجة إلى تحليل معمق للعلاقات الاجتماعية والهيكلية المؤسسية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات مما يبرز الفجوة بين النوايا القانونية والواقع العملي.

II. الخاتمة:

في ختام هذا البحث يظهر بوضوح أن سلوكيات المخاطرة لدى الشباب، وخاصة تلك المرتبطة بعصابات الأحياء، تعكس واقعا اجتماعيا معقدا يتطلب فهما عميقا، إن التزايد في هذه السلوكيات ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو نتاج تفاعلات اجتماعية واقتصادية ونفسية متعددة، حيث تلعب عوامل الفقر والتهمة دورا محوريا في دفع الشباب نحو الانخراط في هذه الأنشطة.

إن تعزيز القيم الأخلاقية والدينية، بالإضافة إلى تحسين الدعم الأسري والمجتمعي يعدان من الاستراتيجيات الفعالة للحد من هذه الظواهر، تلعب المدرسة أيضا دورا حاسما في توجيه الشباب نحو سلوكيات إيجابية، مما يؤكد على أهمية تعزيز مكانة المعلم كقدوة.

توصي هذه الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات شاملة تتضمن التوعية والتثقيف، وتوفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية، لتشجيع الشباب على الانخراط في سلوكيات بناءة بدلا من سلوكيات مخوفة بالمخاطر، يجب أن تكون السياسات العامة موجهة نحو تعزيز الأمن الاجتماعي والاستقرار، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات.

إن الاستثمار في الشباب هو استثمار في مستقبل المجتمع ككل، وهو السبيل الأمثل لبناء مجتمعات آمنة ومستقرة، لذا يتعين علينا كأفراد ومؤسسات أن نتعاون ونتكاتف لوضع حلول فعالة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، حيث تعزز قيم التعاون والانتماء بدلا من العنف والتهميش.

بهذه الطريقة نكون قد وضعنا أساسا قويا لمجتمع يتمتع بالأمن والاستقرار، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار لجميع أفرادها. ولضمان استمرارية البحث في هذا المجال، يوصى بإجراء دراسات مستقبلية تتناول:

– تجارب الناجين من مخاطر الانخراط في العصابات:

فدراسة تجارب الأفراد الذين تمكنوا من الخروج من بيئات عصابات الأحياء، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والنفسية التي ساعدتهم في هذا التحول، توفر هذه الدراسات رؤى حول استراتيجيات فعالة للوقاية والتعامل مع سلوكيات الانخراط في العصابات.

– تأثير الثقافة الشعبية على سلوكيات الشباب تجاه العصابة:

دراسة كيفية تأثير الأفلام المسلسلات والموسيقى في تشكيل تصورات الشباب حول العصابات، يمكن أن تركز الدراسة على تحليل الرسائل والصور النمطية التي تُقدم في الثقافة الشعبية، وكيف تؤثر هذه العوامل على قرارات الشباب بالانخراط في سلوكيات مخوفة بالمخاطر أو في العصابات، كما يمكن استكشاف كيف يمكن توظيف هذه الثقافة الشعبية كأداة للتغيير الإيجابي.

– دور الفنون في التغيير الاجتماعي:

دراسة كيف يمكن استخدام الفنون (مثل المسرح والموسيقى) كأداة للتعبير عن القضايا الاجتماعية المرتبطة بعصابات الأحياء، يمكن أن تسهم الفنون في تعزيز الوعي وتغيير التصورات حول الانخراط في العصابات، مما يساعد على تحفيز السلوكيات الإيجابية بين الشباب.

- الإحالات والمراجع :

المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم محمد علي مرجونة، تيسير محمد شادي. (2022). العهود والوعود والتهميش في العصر الاسلامي. مصر: دار التعليم الجامعي.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية. (30 اوت 2020). أمر رقم 03-20(العدد 51). الجزائر.
3. الستار، ف. ع. (1958). علم الاجرام والعقاب. لبنان: دار النهضة العربية.
4. الطويلة، ع. ا. (1993). أمراء الارهاب. مصر: دار أخبار اليوم.
5. العزي، ص. ح. (2010). دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي -مدخل نظري ودراسة ميدانية. لبنان: دار غيداء.
6. العيسوي، ع. ا. (2004). الجريمة بين البيئة والوراثة. الاسكندرية: دار منشأة المعارف.
7. الغريب، د. (1972). العلاقات الانسانية في حياة الصغير. مصر: مكتبة الانجلومصرية.
8. أمال زواوي. (2021). استراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة عصابات الاحياء. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 06(العدد1).
9. حسام محمد السيد أفندي. (2016). العصابة في التشريع الجنائي المقارن. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق، مصر: جامعة اسيوط .
10. عامر، ط. ع. (2019). اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها. عمان: البازور للنشر والتوزيع.
11. عامر، د. م. ز. (1982). دراسة في علم الاجرام والعقاب. لبنان: الدار الجامعية.
12. عبد الهادي. (2010). علم النفس المعرفي. عمان: دار أسامة .
13. عوض، ع. م. (2007). علم الاجرام. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
14. مانع، ع. (دون سنة نشر). عوامل جنوح الأحداث في الجزائر نتائج دراسة ميدانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. محمد طلعت عيسى، آخرون. (دون سنة نشر). الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.
16. هيام محمود رزق. (2016). المراهق والانحراف. دار العلم .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. A, B. (1977). Social Learning Theory, prentice-Hall. USA: new jersey.

2. Alzina, R. B. (s.d.). Educacion para la ciudadania y convivencia: el enfoque de la educacion, emocional. Madrid, Espana: Wolters Kluwer Espana.
3. Author. (2023). Book title. Algeria: Publisher.
4. Bantuelle M, D. R. (2008). comportement a risque et sante: agir en milieu scolaire. Bruxelles, Belgique: editions de boeck superieur.
5. Brown R.A, L. L. (2010). Peer influence on risky behavior in adolescence: a review of the literature. journal of youth and adolescence, 39(01).
6. Cerda, E. M. (2010). Bandas juveniles, inmigracion y ciudad: Espana y Mexico. Espana: Editorial club universitario.
7. Ceron Steevens K, N. (2013). Hijos de la guerra o huérfanos del estado? un estudio sobre la violencia juvenil en las maras guatemaltecas(1985-2011). Bogota, colombia: editorial universidad del rosario,.
8. Ceron Steevens, K. (2013). Hijos de la guerra o Huérfanos del estado? un estudio sobre la violencia juvenil en las maras guatemaltecas, 1985-2011. Bogota, Colombia: Universidad del Rosario.
9. Contreras, E. M. (2016). personas mayores y diversidad funcional física e intelectual durante la transición a la democracia. Espana: universidad de Almeria.
10. Drogas, J. A. (2005). Escuela, familia y prevención. Argentina: impreso en la Argentina.
11. Fuenzalida, I. S. (1972). Marginalidad, transición y conflicto social en America Latina. Bogota y Barcelona: CEDIAL.
12. Liminana, R. S. (2014). Prevención y tratamiento de la delincuencia: Actividades prácticas. Editorial club universitario.
13. Manzano, L. (2009). Violencia en los barrios críticos: Explicaciones teóricas y estrategias de intervención basadas en el papel de la comunidad. Santiago, Chile: Universidad de Chile.
14. Merino, S. G. (2011). Alumnado en situación de riesgo social. Espana: Editorial Grao.
15. Oscar, M. p. (2005). Maras y pandillas en Honduras. impreso en Honduras.
16. Penate, O. M. (2003). El salvado, sociología general. Espana: Editorial Nuevo Enfoque.
17. Prado, N. C. (2015). Políticas sociales y trabajo social: Reflexiones desde Mexico y Argentina,. Maestría en Trabajo Social. Mexico y Argentina , Facultad de Humanidades: universidad Autónoma de Entre ríos.
18. puente, J. C. (2001). Orientación familiar en contextos escolares. Espana: Univesidad pontificia comillas.
19. Sanchez, F. L. (2009). Las emociones en la educación . Madrid, Espana: Ediciones Morata S.L.
20. Santelices, A. C. (2010). violencia social. impreso en costa rica.